# الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية"الموجة الأولى للانتفاضة السياسية": دراسة تأصيلية لمفهوم الحراك ،وفق نموذجي تونس ومصر،"الأسباب النتائج ومآلات الحراك الثوري"

د.خالدي أحمد*
جامعة زيان عاشور الجلفة
ahmedkhaldi@hotmail.com

**ملخص**: تعنى هذه الدراسة بمحاولة الضبط المفاهيمي للمصطلحات التي توصف ظاهرة ما يسمى ب"الحراك العربي"،وتوصيفها وصفا علميا دقيقا باستعراض المفاهيم والمصطلحات المتشابهة الدلالة وإظهار مواطن الاختلاف بينها للتمييز بينها ،اضافة الى معرفة الدوافع والفواعل المساهمة في انجاح الحراك عبر مختلف مراحله ،ورصد التشابه والخصوصيات في كل بلد أو مجتمع من المجتمعات العربية التي شهدت الموجة الأولى والثانية من الحراك الجماهيري أو الحركات الاحتجاجية أو ثورات التغيير فيها ،كلا حسب شدة و اتجاه ومآلات أو مخرجات الحراك الشعبي فيه ،مثل (تعريف الحراكات الاحتجاجية-الفرق بين الثورة الاحتجاج ،الاتجاهات الحديثة في دراسة الحركات الاحتجاجية ،التغيير الديمقراطي) والتي شهدتها المنطقة العربية لاسيما في تونس مصر باعتبارهما أنموذجين شهدا سلاسة في الأحداث أو أقل عنفا وحدة مقارنة بالأوضاع في باقي الدول العربية التي شهدت الاحتجاجات على غرار سوريا ليبيا واليمن

**كلمات مفتاحية:** الحراك الثوري-الحركات الاحتجاجية-المنطقة العربية

Abstract :

This study is concerned with an attempt to conceptualize the terms that describe the phenomenon of the so-called "Arab movement", and to describe them in a scientific and accurate description by reviewing concepts and terms with similar significance and showing the points of difference between them, in addition to knowing its motives and actors contributing to the success of the movement through its various stages and monitoring the similarities and peculiarities in each country. Or a community of Arab societies that witnessed the first and second wave of mass movement,

المؤلف المرسل:

.

**مقدمة: مقدمة:** يؤدي التنوع والتعدد في مستوى المفاهيم والمصطلحات المراد بها وصف ظاهرة معينة ، الى حيادها عن مبتغاها الأصيل ، ألا وهو توصيف الظاهرة وصفا علميا مناسبا ،فالتفكك الفكري والنظري اضافة الى اختلاف الأدبيات في توصيف الحراك الشعبي أو الجماهيري العربي ،حال دون وجود اجماع مابين الباحثين وحتى المنظرين حول تسميتها لأسباب عدة أبرزها اختلاف المرجعيات الفكرية وحتى لاختلاف الغايات المرجوة منها ، وسنتطرق في هذه الدراسة الى محاولة الضبط المفاهيمي للمصطلحات التي توصف ظاهرة ما يسمى ب"الحراك العربي"، وتوصيفها وصفا علميا دقيقا باستعراض المفاهيم والمصطلحات المتشابهة الدلالة وإظهار مواطن الاختلاف بينها ، اضافة الى معرفة دوافعه والفواعل المساهمة في انجاحه ، ومن ثم نخلص الى أهم نتائج وتداعيات الحراك الشعبي العربي في موجته الأولى لاسيما في تونس ومصر، فماهي أهم الدوافع والفواعل المساهمة في الحراك العربي الأخير ،على اختلاف مسمياته وتوصيفاته؟ وماهي أهم الدلالات المفاهيمية العلمية لتوصيف الظاهرة الحراكية أو الحراكات الاحتجاجية الأخيرة لاسيما في تونس ومصر؟

## 1.1المحور الأول: الضبط المفاهيمي للحراك الشعبي العربي و دوافعه

أجمعت العديد من الأدبيات التي رافقت تحليل الحراك الجماهيري العربي على أن الشرارة الأولى المشعلة لفتيله هي أحراق البوعزيزي لنفسه في تونس، وأحداث خالد سعيد في مصر، ولكن لم يكن ليتأتى ذلك لولا ردود الفعل المؤثرة ووجود أسباب وكوامن موقوتة كانت تعكس الدوافع الحقيقية للانتفاض المؤدي للحراك الجماهيري العربي ، وتوضح مدى الاحتقان الخفي المعلن في آن معا عن خصائص تلك الثورات العربية المتشاركة في العديد من المواصفات ، التي أثبتت سرعة انتقالها عن مدى عمق تشابه التركيبة الهيكلية للأنظمة العربية وكيفية تفاعلها مع مجتمعاتها وشعوبها ، وفي وصف لمشهد الحراك العربي كما يسميه البعض أو ل"ثورات الربيع العربي" كما يطلق عليه آخرون ، ومن هذا الاختلاف حول التوصيف ، مرده ليس الى ابتذال مفاهيمي غير دقيق ، بل نسعى لمحاولة التدليل والتدقيق المفاهيمي الأصح لما تعكسه الظاهرة من أحداث حركت المشهد السياسي العربي ، لتوصيف الحراك ، وأسبابه ودوافعه ، وأهم العوامل المساهمة فيه.

**2.1تعريف الثورة:** ينطلق الباحث عبد الاله بلقزيز من مجموعة تساؤلات أعقبت الربيع العربي تذلل العقبات المفاهيمية وتزيل اللبس والغموض للمصطلحات والتوصيفات الفضفاضة المرافقة لمفهوم الثورة حيث يرى: " الثورة أو التغيير الثوري ليست حالة مشهدية جموعية يحتشد في نطاقها الناس أو الجماهير ، ليمارسوا -بالعنف السياسي المدني أو المسلح- عملية تغيير للنخبة الحاكمة، ليس بالضرورة ثورة أو يفتح الطريق الى ثورة، بل قد تنجز طبقة حاكمة ثورة أو تشترك مع غيرها من الطبقات في انجاز الثورة سلميا ومن دون قطيعة دموية مع عهد سابق ، ولا تتحدد الثورة بوسائلها كالتصور الأداتي، **« conception instrumental »**، وهذا يشبه التصور الأداتي للديمقراطية كارث ، والمبتذل الذي يختزلها الى صناديق الاقتراع" .[1] ويضيف " الثورة ليست حصرا غضب الشارع وضغطه الكثيف واسقاط النخبة الحاكمة وقيام سلطة انتقالية تلغي الدستور وتحل البرلمان وتعزل النخب الحاكمة وتكتب دستورا جديد ، وتنظم انتخابات برلمانية ورئاسية ، وتحاكم رجالات العهد البائد، وهو ما حدث في البلدان العربية التي أسقطت أنظمتها ، فقد لا تفضي هذه الاجراءات الى احداث ثورة حقيقية وقد لا تنتهي في أحسن أحوالها الى اعادة الأمن والاستقرار وانتظام عمل

[1] -عبد الاله بلقزيز وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز الوحدة مع المعهد السويدي بالاسكندرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت جانفي 2016، ص15

المؤسسات التي تعطلت ، وهي ليست امتشاق السلاح ونهج طريق العنف الذي لا ينتهج الا في مواجهة المحتل الأجنبي ، وتجربة لبنان الأليمة بين "1985 و 1990" لم تفدنا بدرس عبثية السلاح في تسوية الخلافات الداخلية ، فالثورة ليست هذا ولا ذاك.

فهي انطلاقا مما سبق ،" في مفهومها النظري هي تغيير شامل للبنى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي المناسب لنوع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة ، اذ ما من ثورة حقيقية لا تمس العلاقات الانتاجية ومواقع السيطرة فيها ، هذا الذي لا يتغير إلا بثورة شاملة من جنس الثورة الفرنسية التي أسقطت نظام الاقطاع ، أو الثورة الروسية التي أسقطت النظام البرجوازي ، لا ينبغي اذا ابتذال مفهوم الثورة وإطلاقه على أي تحرك شعبي لمجرد أنه حاشد ، فهي الانجاز المادي لمشروع اقتصادي-اجتماعي جديد مناقض للنظام القائم."[2]

فالكاتب يرى بأن البلدين الذين نجحت فيهما عملية اسقاط النخبة من دون تدخل خارجي وبالوسائل الذاتية(تونس ومصر)، يجد مقدار البون الشاسع الذي يفصل حالة ما بعد سقوط النظامين فيهما عن معنى الثورة المقدم ايراده فان البلدين -وبنسبة كبيرة مصر - مازالا يتخبطان في نتائج فوضى انهيار السلطة ، وإذا حكمنا على الثورات والانتفاضات انطلاقا من المعلنات والملفوظات والشعارات ، من قبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية...، فلن يكون الحكم عليها في صالحها قطعا حسبه ، نظرا لوجود فجوة موضوعية مابين الرغبات وموارد القوة المتاحة لتحقيقها.

وفي نفس السياق يذهب بعض الباحثين الى القول بأن الثورة ليست عملية احلال واستبدال يقدم "زيد ويؤخر عمر"، تقصي مستبد وتأتي بطاغية ، لا تخرج شعبا من تبعية لتدخله في هيمنة ، فالثورة الحقيقة لا تنجح في عملية الهدم وتفشل في البناء ، فالثورة حسبهم ان لم تستطع تفكيك كل بنى النظام القديم وتعمل لإعادة بناء نظام جديد ، بمكونات جديدة وعقد اجتماعي جديد تشكله فهي ليست ثورة حقيقية، وربما على الأرجح ان لم تفعل ذلك فهي ثورة مجهضة تأخذ الوطن خطوات الى الوراء.[3]

ويعرف **صامويل هنتنغتون** الثورة بأنها :" تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية ، والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات."[4]

كما عرفتها عالمة الاجتماع **ثيدا سكوكبول** بأنها:" تحول سريع وأساسي في حالة مجتمع ما وهياكله الطبقية، وهو يتوافق مع تمردات طبقية من أعلى المستويات وهي تنجز جزئيا هذا التحول".[5]

وعرفها آخرون بأنها:" انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة الى جماهير الشعب ، نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي".[6]

ويجب أن نشدد على جملة الحقائق-التاريخية والموضوعية- أنه لا سبيل الى قراءة لوحة المعطيات الناشئة ، في سياق ما يدعي ب"الربيع العربي" بمعزل عنها كمقدمات نظرية أو كموجهات للتفكير بأن مفهوم الثورة في وضعه الاعتباري النظري ، يعني أولا التغيير الجذري للنظام الاجتماعي-الاقتصادي وليس للنظام السياسي فحسب ، اذ الثورة ليست هدم نظام سياسي قائم بل بناء نظام اجتماعي جديد ، وثانيها أن الديمقراطية ليست صناديق اقتراع فحسب بل هي اتفاق وتعاقد على مشروع مجتمعي وعلى نظام سياسي مدني ، وهي بذلك ليست محض انتخابات وأغلبية وأقلية ، وإنما هي توافق على مشتركات في المجتمع الوطني ، وخاصة في مراحل البناء الديمقراطي الأولى ، أما ثالثها فهو الثورة أو التغيير الاجتماعي لأوضاع سياسية قائمة لا يتحصلان

---

[2] -المرجع نفسه، ص16

[3] -أحمد عبد الحميد ياسين وآخرون، **يوميات الثورة المصرية يناير2011**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر، 2011ص22

[4] -أحمد فهمي، **مصر2013 "دراسة تحليلية لعملية التحول السياس في مصر:مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل"**، ط1، مجلة البيان، القاهرة 2012، ص16

[5] -جون فوردان، **مستقبل الثورات**، ط1، دار الفارابي، بيروت 2007، ص312

[6]- أحمد فهمي، مرجع سابق، 16

المشروعية إلا متى كانتا بإرادة الشعب ، وقواه الاجتماعية الفاعلة ، وعن طريق أدواته الذاتية الخاصة.[7]

ومن خلال التعريفات السابقة ، نلحظ بأن المداخل المستخدمة في تعريف مصطلح الثورة قد اختلفت باختلاف المداخل الفكرية، فقد ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد، بينما ركز آخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية الى برنامجا للتغيير، وهناك من ركز على الثورة من حيث أنها عملية تطوير لازمة، بالإضافة الى التيارات التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هياكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المعني.

كما ينبغي التفريق بين "الفعل الثوري" و"الحالة الثورية"، فالأول يكون نطاقه الزمني مرتبطا بوجود النظام السابق في سدة الحكم، وبمجرد انهياره ينتهي الفعل الثوري مع زوال مسوغاته، أما "الحالة الثورية"، ويقصد بها أن القوى الثورية والجماهير المؤيدة لها تعيش مرحلة زمنية –تطول أو تقصر- تستغرق في عملية ذات ثلاث أبعاد تتمثل في، **أولا** هدم أركان النظام السابق و **ثانيا**، بناء لمعالم النظام الجديد ومؤسساته، وأخيرا تعديل ما يصلح للبقاء من تراث النظام المنهار، ولا تنتهي الحالة الثورية إلا عندما تتيقن تلك القوى من استقرار النظام بعد اعادة بنائه، وفي بعض الحالات تستغرق هذه الفترة سنوات طويلة وأحيانا ترفض بعض القوى انهاء "التعبئة الثورية "، فتصطدم مع النخبة الحاكمة الجديدة.[8]

وهو الأمر الذي وقع في مصر أو ما يعرف بثورة 25 يناير، أين رأت جموع القوى السياسية والحركات الثورية أن منظومة الحكم قد حادت عن أهداف الثورة.

وفي خلال فترة " التعبئة الثورية " تكون القوى الثورية مترقبة متحمسة، يسهل عليها توظيف أدوات الفعل الثورية للتأكد من تحقيق مطالبها، كما يكون لديها الاستعداد لممارسة الفعل الثوري من جديد في حال شعرت بالانحراف عن المسار الثوري، بغض النظر عن القوة التي تتولى مقاليد الحكم، اذ في بعض الأحيان تنقسم القوى الثورية بعد نجاح الثورة ليصبح جزءا منها داخل منظومة الحكم والبقية في موقف المعارضة، وأحيانا يتم توظيف الشعارات الثورية نفسها ضد الحكام الجدد بصورة تضعهم على التوازي مع النظام القديم.[9]

كما يقتصر دور الثورة عند بعض الباحثين، الى كونه يتجسد في غاية واحدة ألا وهي "الحرية"، حيث ترى **حنة أرندت** في كتابها (في الثورة)، الى أن القضية التي تشكل حقيقة السياسية هي قضية الحرية في مواجهة الاستبداد، وهي تؤسس بذلك للقول:"أن هدف الثورة هو الحرية".[10]

وفي هذا الصدد يرى الدكتور عصمت سيف الدولة في كتابه "نظرية الثورة العربية" في تعريفه للثورة بأنها:" فعل ارادة يستهدف اسقاط الواقع الاستبدادي طلبا للحرية"، كما أن باحثين آخرين يرون بأن بناء الثورة يمر عبر ثلاث مراحل أساسية هي:[11]

1_ تحديد الغايات الأساسية للثورة بشكل يجعلها قابلة لأن تكون محلا لالتقاء متعددي الأفكار والاتجاهات حولها.

2_استخدم وسائل وآليات لتحقيق الغايات وبشكل عقلاني، كفيل بجعل التحرك نحو الهدف مسيرة واعية، ومحفوفة بالشعور بالمسؤولية والأخلاق من أجل الوصول لعملية التغيير.

3_العمل على خلق سبل كفيلة لحماية مكتسبات الثورة من أجل احتواء محاولة الالتفاف عليها.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى نجد أن شعوب التي شهدت الثورة استطاعت أن تحدد الغايات الأساسية لها، وهي تغيير أنظمة الحكم الفاسدة التي جثمت على صدورها ما يقرب ثلاثة عقود أو اكثر، وسعت لتوريث الحكم لأبنائها ومواليها، ولأجل ذلك التفت الفئات الاجتماعية من شباب وكهول نساء ورجال، عمال، والقوى السياسية من اسلاميين وليبراليين وقوميين، وباستخدام نفس الوسائل وآليات بسيطة تمثلت في التظاهر

---

[7] -عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، منتدى المعرف، بيروت، 2012، ص22

[8] - عبد الاله بلقزيز ،مرجع سابق، ص21

[9]- عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، مرجع سابق، ص21

[10]- سناء عبد الله الطائي، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية**، مجلة دراسات اقليمية، مجلد9 عدد27، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص3

[11]- سناء عبد الله الطائي ،مرجع سابق، ص4

السلمي ورفع شعارات تطالب بانهاء أنظمة الحكم، وكان أبرزها شعار"الشعب يريد اسقاط النظام"، وبعد التغيير قامت بإيجاد سبل كفيلة لحماية مكتسبات الثورة عن طريق اجراء محاكمة رموز الفساد للأنظمة السابقة، ومحاولة تأسيس مؤسسات منتخبة حقيقية لتمثيل أهداف الثورة والتعبير عن ارادة شعوبها، واستمرار الفترة الانتقالية لإرساء العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية، وهاهنا يمكننا القول بأن هذه الانتفاضات والحراك الشعبي ما هو إلا ربيع عربي حقيقي للثورات العربية وحينئذ نسقط الخلاف القائم حول تسمياتها.

ويرى البعض أن مفهوم الثورة شهد تحولات عديدة اكسبته معاني متظافرة، فمن دلالته عودة الشيء الى أصله الى الدلالة على معنى التحول المفاجئ، ثم معنى القطيعة وإعادة التأسيس، ويعني في التصور الليبرالي تأسيس الجهاز السياسي بما يضمن حقوق الفرد والحريات العامة، في حين تقتضي اعادة البناء في التصور الماركسي، سيطرة الطبقة العاملة على أجهزة الحكم تمهيدا لإزالة الدولة، ويبقى معطى القطيعة طاغيا على دلالة المفهوم، وفي رحاب هذا التصور تأسست فكرة الثورة من **أفلاطون** الى **ماوتسي تونغ** مرورا ب**ماكس** و**تروتسكي** ويضع **جول مونرو** لمفهوم الثورة ثلاث مراحل أساسية هي:[12]

**المرحلة الأولى:** تداعي النظام القائم ومحاولة القطع معه، وقد يكون هذا النظام نظاما أساسيا متمثلا في مؤسسات الجهاز الحاكم في الدولة، أو نظاما اجتماعيا اقتصاديا، متمثلا في طرق توزيع الثروة وتنظيم علاقات الانتاج، أو نظاما قيميا متجسدا في جملة القواعد السلوكية التي توجه سلوك الأفراد داخل المجموعة، وان عد الكثير ون الواجهة السياسية –لأي واقع- الأكثر تعبيرا عن النظام الاجتماعي والاقتصادي والقيمي، وقد يلجأ النظام المتداعي في حال اشتداد أزمته الى اجراء بعض التعديلات تحت عنوان الاصلاح، الا أن ذلك قد يؤجج قوى الرفض، فيهيئ لقيام ثورة لتكون مصححا للخلل البنيوي .

**المرحلة الثانية:** فعنوانها الرئيس "الغليان الثوري وإرادة التغيير"، ولهذه المرحلة سمات تظهر في الغالب متداخلة ومن أهمها أن الفعل الثوري هو تغيير جذري راديكالي يندفع الى تقويض ما هو قائم –سياسي كان أو اجتماعيا أو اقتصادي_ وهدمه هدما تاما.

**المرحلة الثالثة:** فهي قيام الثورات عبر مرحلة التأسيس وإعادة البناء، فالثورة تتطلع دائما الى بناء نهج جديد للحياة يختلف تماما عما كان سائدا، ويؤكد **فرنسوا فوريه** ذلك بالقول:" ان الحدث الثوري من يوم انفجاره، يقلب الحالة السابقة من القاع الى القمة، ويؤسس أسلوبا جديدا للنشاط التاريخي الذي لم يسجل في جدول أعمال ذلك الموقف، وتتضح بعض معالم هذا النهج في الشعارات التي ترفعها الجماهير في مرحلة الغليان الثوري".[13]

### 3.1مفهوم الحراك السياسي :

لايزال السجال دائرا حول امكانية ايجاد تعريف لمفهوم الحراك السياسي وذلك لكونه يتداخل مع مفاهيم أخرى ذات العلاقة، مثل التحرر السياسي والتغيير السياسي والتحول الديمقراطي، والحراك الاجتماعي، وبالرغم من هذه المفاهيم المتشابهة يمكن تعريف الحراك السياسي: "بأنه الانتقال صعودا أو هبوطا من موقع الى أخر على سلم التدرج السياسي الذي يوضح توزيع القوة السياسية في المجتمع"، وبمعنى آخر يقصد بالحراك السياسي: "تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي، وهذه التنظيمات تشكل جزءا من النظام السياسي في بعده الأشمل، وليس شرطا أن يكون التغير الناتج عن الحراك السياسي يسير نحو الأفضل فعلى سبيل المثال فان الحراك السياسي الناتج عن رغبة أو توجه من قبل السلطة السياسية قد تتمخض عنه أنماط مختلفة من الصراع يستلزم اعادة ضبط ايقاعه".[14]

---

[12]- خليفة نصير، **عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011:دول المغرب العربي أنموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد9 مجلد 2، يونيو 2018، تصدر عن المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا، ص65-66

[13] - خليفة نصير، مرجع سابق، ص66

[14]- المرجع نفسه، ص64-65

كذلك يشير مفهوم الحراك السياسي الى تلك الحالة من الانفجار بعد حالة الجمود والتدهور التي فرضت على المثقفين والتيارات والجماعات، والقوى السياسية المختلفة-باعتبارها تمثل العناصر الأكثر وعيا وحيوية في المجتمع السياسي، والأكثر قدرة على التقدم والحركة-أن تتحرك وتقدم بعض الرؤى والتصورات البديلة والممكنة ليس للخروج من حالة الاختناق والجمود هذه، وإنما لإنقاذ الأمة، وانتشالها من حالة اليأس والضياع الى آفاق التقدم والرقي واحترام حقوق الانسان، في عصر لا وقت فيه للتخاذل و الجمود ومن ثم فرض التغيير الحقيقي أو التحول الديمقراطي العميق وليس الشكلي، والحراك بهذا المعنى يتضمن تصاعد المطالب ولكنه يختلف في الوقت نفسه عن حالات التعبئة السياسية والاجتماعية ومن حيث أن الحراك السياسي يرتبط بطرف استثنائي يجعل له معنى خاص.

## 1.2 المحور الثاني:أسباب قيام الحراك الشعبي العربي

هناك خصوصية لكل حراك أو ثورة كحدث سياسي واجتماعي وثقافي، فليس هناك مجتمعات تتطابق مع بعضها، ونتيجة لذلك ليس هناك حراك يتشابه تماما مع حراكات أخرى، قد يكون هناك تشابه في الأسباب التي أدت لقيامها، ولكنها تختلف بحسب طبيعة البلد التي قامت به وقد لا يكون الفقر والبطالة فقط هم أسباب قيام الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية وإنما الشعور بأن هناك من هم أغنياء يقومون باستغلالهم ويظهر هنا الوعي السياسي والثقافة السياسية للقيام برد فعل .

**وهناك ظروفا تسببت في الحراك الشعبي في الوطن العربي** ،وهي أسباب داخلية عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ،ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث واندلع الثورات. وتنقسم إلى:

**1_الأسباب السياسية:** معظم بلدان الشرق الوسط هي ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير و العلم، وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلع ثورات الربيع العربي.

**2_ الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية:** حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة[15]

وهنالك عوامل تقف وراء تخلف الدول العربية اقتصاديا واجتماعيا فمن الناحية الاقتصادية تعاني معظم دول الشرق الوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية، فهي غالبا ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية، نقص الكوادر الوطنية، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، انخفاض مستوى الادخار، وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد سيكون متدني..

**وهناك عوامل مشتركة في البلدان العربية دفعتها للحراك الجماهيري:**[16]

1_أنظمة الحكم المستبدة.

2_تشكل طبقة رجال الأعمال وما ترعاه من فساد وتعتبر السند الأول لفريق الحكم

3_يسنده كبار الملاك العقاريين والمستثمرين المستفيدين من الحكم والمتحالفين معهم.

4_ شريحة الموظفين ورموزها المستفيدة من الفساد والسلطة والتي أثرت في الوظيفة العامة.

بالنظر الى الأوضاع العربية التي تشترك الى حد ما من حيث طريقة الحكم في كل من البلدان العربية التي شهدت الثورات، فنظم الحكم التى كانت تحكم من خلالها البلدان قبل الثورات سواء في مصر أو في تونس أو في ليبيا واليمن، كانت نظم سلطوية دكتاتورية تحكم عن غالبا ما يكون حكامها أتوا الى السلطة عبر الجيش أو كان أغلبهم ذو خلفية عسكرية، وعلى سبيل المثال

[15]- جهاد عودة، مرجع سابق، ص13

[16]- المرجع نفسه ، ص15

حسني مبارك في مصر كان قائدا للقوات الجوية المصرية، و نائب للرئيس أنور السادات، أما في تونس فبن علي هو ابن المؤسسة العسكرية التونسية برغم من توليه العديد من المناصب السياسية في عهد بورقيبة، كان أبرزها وزيرا للداخلية ورئاسة الوزراء، كما نلحظ أن الأمر لا يختلف في ليبيا، فمعمر القذافي تدرج في الجيش إلى أن أمسك بالسلطة، وبالحديث عن رأسي النظامين المصري والتونسي قبل الثورة نجد أن حسني مبارك أتى الى الحكم قبل 27 عام من ثورة 25 يناير، وكان ذلك بعد أن أغتيل أنور السادات في 6 أكتوبر من عام 1981 الذي كان قد عين حسني مبارك نائبا له عام 1975، و في المقابل نجد أن زين العابدين بن علي وصل السلطة بعد انقلابه على الرئيس الحبيب بورقبة عام 1987 وبقي من بعد ذلك في السلطة الى أن اطاحت به الثورة التونسية عام 2011، و المفارقة العجيبة أن كل من الرئيسان حاولا أن يغلفا حكمهما الاستبدادي بديمقراطية صورية فسمحا بوجود حياة حزبية، ولكن في اطار معين لا يمكن الخروج عنه وهو عدم معارضة أو انتقاد رئيس السلطة، ومن كان يخرج من دائرة المعارض المسموح بها كان اما أن يسجن أو ينفى أو حتى قد يعدم.[17]

**الجانب الاقتصادي:** لا يمكن أن يختلف اثنان أن الأوضاع الاقتصادية من أهم اسباب قيام الاحتجاجات أو الاعتصامات أو حتى الثورات، وبالنظر الى الربيع العربي وما حدث خلاله نجد أن العامل المشترك بين جميع الدول التى حدثت فيها الثورات هو تردي الأوضاع الاقتصادية في كل البلدان، فكل من الشعب المصري و التونسي واليمني والسوري، يعانون من أوضاع معشية صعبة جدا فلو نظرنا الى الجانب المصري نجد أنه يختلف على الجانب التونسي من حيت تأزم الاوضاع المعيشية، ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب منها غياب الحكم الرشيد و زيادة التعداد السكاني وغياب الموارد وغير ذلك من الأسباب التي لا يسع المجال هنا لذكرها .

وإجمالا يرى بعض الباحثين أن أهم الاسباب التي أدت الى قيام الثورات العربية هي:

1_غياب أسس الحكم الرشيد في البلدان التي شهدت الثورات

2_غياب الديمقراطية الحقيقية في الدول العربية

3_تدني الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة

4_انتشار الفساد المالي و الاداري و السياسي

5_انحصار الثروات في يد فئة واحدة من الشعب في كال البلدين

**4. خاتمة:** ولأن أحداث الحراك العربي أخذت خطا نظاميا لم تستقر افرازاته على نتيجة محددة بل لا زالت تداعياته السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية تعرف تحولات من حين لأخر ولم ترسو على حالة مستقرة و ثابتة ،ذلك لكون صبغة الحياة السياسية عموما والمنطقة العربية خاصة يكتنفها التغيير واللاستقرار ،نتيجة لتدافع الأحداث والمتغيرات المرتبطة بالتفاعلات السياسية في المنطقة لاسيما في نطاق دائرة الشرق الأوسط ،وعليه نلحظ أن المنطقة العربية قد رافعت شعوبها للتغيير وعلى دحض الأنظمة السابقة التي دب الفساد فيها، وتجذرت في دواليبها الممارسات البيروقراطية والمحسوبية ،أين غابت النزاهة والشفافية والنمو كمؤشرات للرشادة السياسية ومسايرة ركب الدول المتطورة، لتحل محلها سلوكات الديكتاتورية والتزوير وتزيف مظاهر المشاركة السياسية ،ومنه ما انعكس سلبا على الأداء السياسي والاقتصادي على حد سواء ،وهو ماشكل تراكمات على نفسية الشعوب وساهمت في كسر الصمت وحاجز الخوف معاك ،بداية للحراك الاحتجاجي السلمي ذو الهبة الشعبية الغير قابلة للرجوع دون ازاحة الأنظمة الفاسدة وبراثين ممارساتها

---

[17]- حسام الدين الرابطي، **الثورة مابين النجاح في تونس والفشل في مصر**، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ص1-2، عن الرابط: https://www.politics-dz.com/%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d8%a7-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%ac%d8%a7%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b4%d9%84-%d9%81%d9%8a/amp/

## 5. قائمة المراجع:


[1] -عبد الاله بلقزيز وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز الوحدة مع المعهد السويدي بالاسكندرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت جانفي 2016، ص15

[2] -المرجع نفسه، ص16

[3] -أحمد عبد الحميد ياسين وآخرون، **يوميات الثورة المصرية يناير2011**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر، 2011ص22

[4]-أحمد فهمي، **مصر2013 "دراسة تحليلية لعملية التحول السياس في مصر:مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل"**، ط1، مجلة البيان، القاهرة 2012، ص16

[5]-جون فوردان، **مستقبل الثورات**، ط1، دار الفارابي، بيروت 2007، ص312

[6]- أحمد فهمي، مرجع سابق، 16

[7] -عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، منتدى المعرف، بيروت، 2012، ص22

[8]- عبد الاله بلقزيز ،مرجع سابق، ص21

[9]- عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، مرجع سابق، ص21

[10]- سناء عبد الله الطائي، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية**، مجلة دراسات اقليمية، مجلد9 عدد27، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص3

[11]- سناء عبد الله الطائي ،مرجع سابق، ص4

[21]- خليفة نصير، **عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011:دول المغرب العربي أنموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد9 مجلد 2، يونيو 2018، تصدر عن المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا، ص65-66

[31] - خليفة نصير، مرجع سابق، ص66

[41]- المرجع نفسه، ص64-65

[51]- جهاد عودة، مرجع سابق، ص13

[61]- المرجع نفسه ، ص15

[71]- حسام الدين الرابطي، **الثورة مابين النجاح في تونس والفشل في مصر**، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ص1-2، عن الرابط: https://www.politics-dz.com/%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d8%a7-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%ac%d8%a7%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b4%d9%84-%d9%81%d9%8a/amp/